مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

التمويل المستدام للقطاع المصرفي وضياع فرص التنمية المستدامة بالعراق

أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

أ. م. د صادق طعمة البهادلي
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د .حيدر علي الدليمي
جامعة المستقبل، كلية العلوم الادارية
haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq

المستخلص

هناك قصور في المبادرات والاستراتيجيات التي تتعلق بتوزيع التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة في العراق وعلى الرغم من رفد المصارف الحكومية والخاصة بالتمويل الذي يهدف الى سد العجز التمويلي للقطاعات الاقتصادية هذا التمويل لم يحقق الهدف المنشود في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والذي يعود الى عدم التطبيق السليم للخطط التنموية وعدم التعاون المطلوب بين مؤسسات الدولة التي تعنى بالخطط الاستراتيجية والمبادرات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية التنموية .

عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لوضع خطط تفصيلية بما يتعلق بتوزيع الائتمان المصرفي التنموي على القطاعات الاقتصادية المختلفة والنتيجة قصور وضياع فرص التنمية الاقتصادية من خلال عدم استغلال التخصيصات المالية للمبادرات في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتالي قصور في المشاريع المدرة للدخل التي ترفد الموازنة الاتحادية العامة بالأموال اللازمة لديمومة التمويل المستدام.

الكلمات المفتاحية: التمويل المستدام، القطاع المصرفي، التنمية المستدامة

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

Sustainable financing of the banking sector and the loss of opportunities for sustainable development in Iraq

Haider Ali al-Dulaimi
Mustaqbal University, Faculty of Administrative Sciences
haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq

Sadiq Taama Al-Bahdaly
Mustaqbal University, Faculty of Administrative Sciences
mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

Suhaila Abdul Zahra Al-Mustansiriya University
College of Administration and Economics
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract :

There are shortcomings in the initiatives and strategies related to the distribution of bank financing to the various productive economic sectors in Iraq, and despite the provision of government and private banks with financing that aims to bridge the financing deficit for the economic sectors, this financing did not achieve the desired goal in achieving sustainable economic development, which is due to the lack of proper application of development plans and the lack of required cooperation between state institutions that deal with strategic plans and initiatives related to economic development.

The absence of a clear-cut strategy to develop detailed plans with regard to the distribution of development bank credit to the various economic sectors. The result is the lack and loss of economic development opportunities through the failure to exploit the financial allocations for initiatives to support the various economic sectors. Thus, there is a deficiency in the income-generating projects that provide the general federal budget with the necessary funds for the continuity of sustainable financing.

Keywords: Sustainable finance, banking sector, sustainable development

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المقدمة

لاشك ان هناك دور مهم وفاعل للتمويل المصرفي المستدام في الاقتصاديات النامية ويتعلق هذا الدور في قيام المؤسسات المصرفية بدورها التنموي في تقديم الدعم الملائم للقطاعات الاقتصادية الحقيقية لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، وعلى الرغم من وجود الكثير من المبادرات والاستراتيجيات في توزيع الائتمان التنموي لكنها لم تحقق الهدف المنشود منها لان المؤشرات تدل على ان توزيع الائتمان التنموي الموجه للتنمية الاقتصادية المستدامة لم يتم ضمن الاستراتيجيات التنموية المرسومة وذلك لضعف الترابط والتواصل والمشاركة بين مؤسسات الدولة المعينة بتطوير التنمية في البلاد في ظل غياب الرؤية الواضحة لدور هذه المؤسسات في رسم الخطط التنموية التي تتضمن التخصيصات المادية للقطاعات الاقتصادية بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بتمويلها فضلا عن ذلك عدم الانتفاع من التجارب الدولية في هذا المجال لاسيما العربية منها القريبة على واقع العراق بالتالي ضياع وهدر المليارات التي يفترض ان تحقق تنمية اقتصادية مستدامة في ظل تمويل مصرفي مستدام يحقق الأهداف المرسومة له وعلى أساس خطط تنمية سنوية او خمسية .

الكلمات المفتاحية : التمويل التنموي المستدام ، القطاع المصرفي ، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة

مشكلة البحث :

غياب الرؤية الواضحة لتوزيع التمويل المصرفي المستدام من قبل الجهات المعنية في توزيع الائتمان التنموي والتي لا يتم ضمن الاستراتيجية الموضوعة في ظل التوزيع الذي يحقق الأهداف المنشودة في رفد القطاعات الحقيقية بالأموال اللازمة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث الى الدور المحوري والاستراتيجي للتمويل المستدام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة فلا تنمية بدور تمويل تنموي يحقق أهدافه في رفد القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بالأموال اللازمة لديمومة العمل والإنتاج والاستثمار ، علما ان أهمية التمويل المصرفي تبرز في اقتصاديات البلدان النامية التي تعاني من شحة راس المال وقصور في اليات توزيعه واستخدامه ، الامر الذي يتطلب من المؤسسة المصرفية التنموية ممارسة دورها في تطوير

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

أنشطتها وخدماتها الائتمانية ، وتقديم الدعم الملائم للقطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

فرضية البحث :

هناك قصور وانحراف بالانتفاع من مبادرات واستراتيجيات القطاع المصرفي العراقي فيما يتعلق بتوزيع التمويل المستدام على القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

منهج البحث :

اعتمد البحث في منهجه على التحليل الوصفي في تشخيص مشكلة البحث للوقوف على الأسباب والمعالجات لقصور توزيع التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ، وإعطاء الحلول المناسبة التي تنتفع منها المؤسسة المصرفية لإصلاح واقع التمويل التنموي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

اهداف البحث :

1.الوقوف على واقع وحقيقة التمويل التنموي المستدام للجهاز المصرفي العراقي وتشخيص طبيعة ونوع المشكلات الي تواجه هذا التمويل لضمان معالجة القصور والخلل في الانتفاع من توزيع هذا التمويل على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ، وبما ينعكس إيجابا على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق .

2.التأكيد على العلاقة المتشابكة بين التمويل المستدام السليم وبين التنمية الاقتصادية المستدامة بما يسهم بالارتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي بالبلد .

3.تقديم مقترحات في ضوء ما يتوصل اليه البحث من نتائج فضلا عن بلوة مقترحات يمكن ان تفيد الباحثين في هذا المجال مستقبلا .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المبحث الأول

التمويل التنموي المستدام والتنمية المستدامة ... اطار نظري ومفاهيمي

المطلب الأول مفهوم وأهمية التمويل التنموي في التنمية المستدامة

أولا : مفهوم التمويل التنموي

هو ذلك الجزء من النشاط الائتماني الموجه نحو النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التنموية والتي تساهم بشكل فعال في زيادة الدخل القومي للبلد وتنويع مصادره المالية التي ترفد الموازنة العامة بالإيرادات الحقيقية لتوفير المشاريع والخدمات الأساسية للمجتمع[1] .

وقد تناول الاقتصاديون والمصرفيين الائتمان التنموي لمصطلح بتعاريف متعددة شأنه شأن الكثير من المفاهيم الاقتصادية الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية واغلب هذه التعاريف لا تتجاوز ولا تتعدى الائتمان المصرفي هو امداد المال من المصرف الى المقترض أي من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي بشكل قروض للفرد والحكومة والشركة والمؤسسة والمنظمة ، هذا الائتمان المصرفي يمارس تأثيرا مهما على جميع القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال دوره الفاعل في تمويل المشاريع الاستثمارية وتمويل التجارة الداخلية والخارجية ويمكن معرفة مساهمة الائتمان المصرفي التنموي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية من خلال أنواع الائتمان المصرفي وأدواته [2].

المطلب الثاني

التنمية المستدامة ... رؤية معاصرة

السياق التاريخي لمفهوم النمو والتنمية يخبرنا بتطور مفاهيمي يتعلق بهذه المفاهيم للوصول الى مفهوم التنمية المستدامة ، الأول كان يعتمد على الجانب الكمي للاقتصاد ويتلخص بالنمو الاقتصادي للبلد وزيادة حجم الفعاليات الاقتصادية والتجارية ، وهذا النمو لا يعبر عن تطور البلد بدون حصول تطور في الجوانب الأخرى منها الصحة والتعليم وعلى ضوء ذلك ظهر مفهوم

[1] . د. عبد العزيز الدغيم ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة البحوث الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 3 ، 2006 .

[2] . Bielenbery, A. Kerlin, M, Oppenheim & Rberts, M. (2016). "Financing change how to mobilize privet sector finance for ,2022,p,89.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعند إضافة البعد البيئي ظهر مفهوم التنمية المستدامة الشاملة ببعدها الكمي والنوعي والبيئي والسياسي وحقوق الانسان وحرية التعبير وغيرها [1].

اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف المدارس الفكرية والاقتصادية والفترات الزمنية لذلك ظهرت عدة تعاريف للتنمية ولكنها لا تخرج عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمد والموجهة لتغيير واقع وبنية وهيكل الاقتصاد القومي واساسها تحقيق الحياة الكريمة للفرد والمجتمع من خلال عدة مؤشرات منها زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وتوفير الأموال اللازمة لعملية تنمية المجتمع [2] .

ان التنمية المستدامة عملية حضارية شاملة متكاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة ، وبالرغم من اختلاف أي بلد فيما يتعلق بالتنمية والتي تعود الى ظروف هذا البلد واوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية غير ان هناك اهداف مشتركة تسعى اليها البلدان النامية وهي زيادة الدخل القومي الحقيقي والمشاريع المدرة للدخل ورفع مستوى معيشة الافراد وتوفير أسباب الحياة الكريمة للمجتمع مع تقليل التفاوت في توزيع الدخل ، بالتالي هدف السياسة الاقراضية لا تتعدى شمول كافة النشاطات الاقتصادية بالأموال اللازمة من اجل توسيع المشاريع الإنتاجية والاستثمارية التي تحقق تطورا في القطاع الخاص وتوفير فرص العمل وزيادة التراكم الرأسمالي الذي يعمل على توسيع المعامل والمصانع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترفد النشاط الاقتصادي بالأرباح والدخول وفرص العمل[3] .

وتتجلى العلاقة بين التمويل التنموي المستدام للقطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الدور والمساهمة الفاعلة في نهضة وتطور وتقدم البلد من خلال القطاعات الاقتصادية الإنتاجية التي تحصل على القروض والتسهيلات المصرفية التي تمكن من تغطية العجز المالي الذي قد يشل

---

[1] . Dugilay E. Asirn B. ("Sustainable Banking as driver for growth a survey of Nigerian Bank"Deloitt.2022.p67.

[2] . هيثم عبد الخالق إسماعيل ، تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص 23 .

[3] . انظر في ذلك :

- عبد الرحمن إسماعيل ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ، 2004 ، ص 34 .
- سامر علي عبد الهادي ، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، الأردن ، عمان ، 2013 ، ص 23 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

حركة نشاطه فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرار في ممارسة اعمالها الإنتاجية والاستثمارية[1] .

المبحث الثاني

التمويل المستدام والتنمية المستدامة تجربة مصر انموذجا

تهتم التنمية المستدامة بدمج الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستدامة المالية والحوكمة والشفافية من اجل استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجات المجتمع ويمثل التمويل المستدام احدى الأهداف الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير التمويل للمشاريع الإنتاجية والاستثمارية التي تحقق فرص العمل والسلع والخدمات للافراد والمجتمع وتجري التنمية المستدامة على ثلاثة مجالات هي (النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها الاستخدام الأمثل المنتج الذي يحفظ جزء منها للأجيال القادمة بما يحقق التنمية المجتمعية .

المطلب الأول

مفهوم التمويل المستدام في ضوء توجه البنك المركزي المصري

يهدف التمويل المستدام في ضوء توجه البنك المركزي المصري دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة فضلا عن ذلك تحقيق الاستقرار طويل الأمد للاقتصاد والبيئة والمجتمع ، اذ اصدر البنك المركزي المصري عدة مبادرات لتعزيز التمويل المستدام منها مبادرة توفير القروض الى الشركات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ومبادرات التمويل العقاري ومبادرات إحلال المركبات التي تعمل بالوقود المزدوج ومبادرات محطات الغاز ، وقد توجه البنك المركزي المصري الى دعم مفهوم التنمية المستدامة واتخاذ خطوات لتعزيز وتطبيق التمويل المستدام بالقطاع المصرفي ، لذا يشير التمويل المستدام الى الخدمات المالية والمصرفية التي تراعي تمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية المدرة للدخل وتراعي العناصر البيئية والاجتماعية وذلك لتحقيق المنفعة المستدامة لكل الأطراف المعنية الفرد والمؤسسة والمجتمع [2].

[1] . عبدالله خليل الطاهر ، النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، جامعة مؤته ، عمان ، 2004 ، ص 22 .

[2] . البنك المركزي المصري ، ورقة مناقشة التمويل المستدام ، المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام ، مجلس الاستقرار المالي ، مصر ، 2022 ، ص 23 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

وتدرج أهمية التمويل المستدام في المساهمة في توفير التمويل اللازم للمشاريع لتحقيق المزيد من الأرباح وتوفير الدخول للأفراد وفرص العمل للمجتمع ، لان اتباع مفهوم التمويل المستدام تعني خفض فرص التعثر للمشاريع ويساهم هذا التمويل بشكل إيجابي في تنمية المجتمع [1].

قام البنك المركزي بإصدار عدة مبادرات تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التمويل المستدام من خلال اتاحة مبالغ محددة للبنوك لتستخدمها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمستثمرين والمقاولين ورجال الاعمال بأسعار فائدة منخفضة لان الهدف من هذا التمويل هو تنمية الاقتصاد القومي المصري وتوفير فرص العمل للشباب وخفض نسبة البطالة مراعية بذلك المسؤولية الاجتماعية للتمويل المستدام الذي يركز على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المدرة للدخل .

المطلب الثاني

التمويل المستدام طريق تحقيق أهداف التنمية في مصر

التمويل المستدام من أهم المبادئ الاسترشادية الصادرة من البنك المركزي المصري ، ومن اهم العناصر التي تعمل على دعم الدولة للتحول الى الاقتصاد المتنوع وتحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم وتمويل المشروعات الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية المدرة للدخل وتوفير فرص العمل والتقليل من البطالة .

وفي ضوء ذلك اتخذت عدة خطوات متعلقة بمبادئ التمويل المستدام كما يلي [2]:

أولا : تعديل السياسات والإجراءات المصرفية لكي تتضمن عناصر التمويل المستدام الموجه للمشروعات الاقتصادية الإنتاجية التي ترفد موازنة الدولة بالإيرادات وتوفر فرص العمل وتحد من البطالة العالية في المجتمع المصري .

ثانيا: العمل على زيادة وتشجيع التمويل او الاستثمار في المشاريع التي تراعي عناصر التمويل المستدام مثل مشاريع الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة وتمويل مشروعات إعادة تدوير النفايات والمخلفات ، ودعم الشمول المالي وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية والعمل على ابتكار منتجات وخدمات جديدة .

---

[1] . International finance Corporation (IFC) ("Green the banking system", World Bank, U.S.A.2021.p45.

[2] . د. احمد متولي ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، التمويل المستدام طريق تحقيق اهداف التنمية في مصر ، البحوث Vazques, S. Sumner, A) "Revisiting the meaning development", The journal of Development studies2021 , 49(12): 1725 174 والدراسات ، 2022 ، ص 12 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

ثالثا : اعداد البرامج الكفيلة لمعرفة الدراية الائتمانية لاتخاذ القرار السليم بالمنح واسناد المهمة المتعلقة بالتمويل المستدام للعناصر الكفوءة المتخصصة في المصارف ليكون الهدف المنشود تحقيق التنمية المستدامة في البلاد .

رابعا : التركيز على مبادرات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية والصناعية ومبادرات التمويل العقاري ومبادرات الري الحديث انسجاما مع ازمة المياه العذبة في العالم .

خامساً : حث وتحفيز المصارف على مشاركة المجتمع في التمويل المستدام من خلال التركيز على اصدار (السندات الخضراء [1]) في ظل نمو سوق السندات الخضراء العالمية مع إمكانية توسيع نطاق التمويل العالمي للمشاريع ذات المنافع البيئية والمناخية بشكل كبير ، وتطبيق برامج تدريبية للعاملين بالقطاع المصرفي لخلق المعرفة المصرفية التمويلية والتعريف بأهمية التمويل المستدام ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد المتنوع .

والامثلة كثيرة على مشاركة المجتمع المصري في تمويل الكثير من المشاريع في عام 2020 أصبحت مصر أول دولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تصدر السندات الخضراء بمدة خمسة سنوات بمبلغ 500 مليون دولار وبسعر فائدة 5.75 % وتجاوز حجم الاكتتاب قيمة السندات بكثير مما دفع الحكومة المصرية الى زيادة اجمالي السندات الى 750 مليون دولار وخفض سعر الفائدة الى 5.25% وتم استخدام قيمة التمويل في انشاء مشاريع تحلية المياه والطاقة والقطاع الكهربائي ومعالجة محطات الصرف الصحي ، كما قام البنك التجاري المصري عام 2021 بإصدار سندات خضراء بقيمة 100 مليون دولار لدعم المشاريع الإنتاجية والاستثمارية والمبادرات من هذا النوع كثيرة انطلاقا من دعم مبادرات التمويل المستدام التي تدعم الدولة في التحول الى الاقتصاد المستدام المتنوع بمشاركة جماهيرية وشعبية ومجتمعية [2].

[1] . السندات الخضراء وسيلة مهمة من وسائل جمع مدخرات المجتمع واستخدامها في التمويل المستدام وتعد أداة من الأدوات المالية ذات دخل ثابت يتم إصدارها للحصول على الأموال الخاصة بالمشروعات التي تحقق النفع للاقتصاد والمجتمع والأخير مستعد للمشاركة عندما يجد من هذه المشاريع تقام في محافظته ومدينته وقريته .

[2] . د. احمد متولي ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، التمويل المستدام طريق تحقيق اهداف التنمية في مصر ، البحوث والدراسات ، 2022 ، ص 12.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المبحث الثالث

توزيع الائتمان التنموي واستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة التحديات وأسباب ضياع فرص التنمية بالعراق

من خلال البيانات والدراسات الدولية لم نرى للعراق وجودا في هذه البيانات والدراسات وموقع بين دول العالم حول نسبته في تحقيق التنمية المستدامة ، نجد بلدان محققة من درجة 100% في نسبة تحقيق اهداف التنمية المستدامة (الدنمارك 85.2% ، السويد 85% ، فلندا 82.8 ، فرنسا 81.5 ، النمسا 81.1 % ، المانيا 81.1% ، التشيك 80.7% ، النرويج 80.7 %) ، اما البلدان العربية (الجزائر 66.6% ، الامارات 66.1% ، المغرب 65.7% ، تونس65.3% ، الاردن 65.2 % ، لبنان 63.1% ، 62.8 عمان % ، مصر 61.5 % ، الكويت 61.4% [1]. من اهم الأسباب لعدم الانتفاع من المناهج الاستثمارية وتوزيع الائتمان التنموي المصرفي هو سيطرة القطاع العام على كافة الأنشطة الاقتصادية مع تراجع مساهمة القطاع الخاص والفساد الإداري والمالي وعدم كفاءة الإدارة لتحقيق الأهداف المنشودة من عملية توزيع الائتمان التنموي المصرفي على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، اذ يرتبط ذلك بهيمنة الدولة على فوائضها الاقتصادية الواردة من قطاع النفط ، وعلى الرغم من كل المبادرات والتخصيصات المالية في مبادرات البنك المركزي العراقي والاستراتيجيات والخطط التنمية لم تحقق هذه المبادرات الاتجاهات التطويرية لانها خلت من الرؤية الواضحة والتوزيع الأمثل على القطاعات الإنتاجية وابعدت القطاع الخاص الحقيقي في تحقيق التنمية الاقتصادية، بمعنى اخر لا توجد الية محكمة لتوزيع الائتمان التنموي المصرفي بين القطاعات الاقتصادية في اطار استراتيجية اقتصادية واضحة ، اذ لم يكن التوزيع بوتيرة متساوية او بوتيرة متقاربة نسبيا تحقق المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة في العراق [2].

[1] . المصدر نفسه ، ص 15 .

[2] . Rajes, T. & Dileep, A. (2014). "Role of bank in sustainable economic development through green bank ". International Journal of Current Research and Academic Review, 12(12): 136- 141.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المطلب الأول

مبادرات البنك المركزي العراقي لتوزيع التمويل التنموي المصرفي

لاشك ان هناك دور فاعل للبنك المركزي العراقي في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية عن طريق تحفيز النشاط الائتماني المصرفي والهدف المنشود تعزيز مستويات التمويل المطلوبة من خلال تبنيه العديد من المبادرات والاسهامات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، لكن الواقع لايؤشر هذه المساهمة الفاعلة بل على العكس هناك قصور وخلل وضياع الكثير من المبادلات والاسهامات في تحقيق التنمية .

تبنى البنك المركزي العراقي مفهوم التمويل المستدام الذي يعده عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد لاسيما العراق ، فكل مشروع اقتصادي وانتاجي واستثماري وتجاري يحتاج الى التمويل المصرفي من اجل سريان نشاطه خاصة عندما لا تتوافر السيولة المالية للفرد والمؤسسة والشركة والمنظمة ، اذ ساهم البنك المركزي العراقي في هذا الدور التنموي من مبادراته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق وذلك من خلال تحفيز هذه المصارف للتوجه نحو السوق الحقيقية وتوفير التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بغية تحفيز التنمية المستدامة [1].

أولا : مبادرة (1) تريليون دينار عراقي

من اجل تحقيق الأهداف التنموية ومعالجة حالة الركود الاقتصادي ونقص السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر وتطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة القائمة وتوسيع انتاجيتها وانشاء مشاريع إنتاجية واستثمارية جديدة ، وشملت المبادرة القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية والسكنية .

ان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة في القطاع الزراعي بلغ (157) مشروعا والقطاع الصناعي بلغ (803) مشروعا والقطاع السكني بلغ (761) مشروعا والقطاع الخدمي بلغ (1689) مشروعا ، ومن خلال الأرقام والبيانات المستفيد الأكبر من

[1] . البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، 2020 ، ص 24

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

التخصيصات المالية هو القطاع التجاري لكون هذا القطاع يعد من النشاطات الاقتصادية التي تحقق أرباح سريعة اذ بلغ عدد المشاريع التجارية المستفيدة (4884) مشروعا [1].

جدول (1) تمويل مبادرة الواحد تريليون دينار عراقي للقطاعات المستفيدة للمدة (2015-2020) مليار دينار

البيان	السنوات	2018-2015	2019	2020	مجموع المبلغ الممنوح
القطاع الزراعي	التمويل مليار	2.6	2.8	2.145	7.545
	عدد المشاريع	8.5	43	29	
القطاع الصناعي	التمويل مليار	8	11.3	30.029	49.329
	عدد المشاريع	360	227	216	
القطاع التجاري	التمويل مليار	43.7	33.6	44.402	121.702
	عدد المشاريع	2059	1476	1349	
قطاع خدمات صحية وتربوية وسياحية	التمويل مليار	18.1	18.0	60.984	97.084
	عدد المشاريع	725	530	434	
القطاع السكني	التمويل مليار	0	0.05	46.768	46.818
	عدد المشاريع	0	1	760	
اجمالي التمويل من المبادرة	التمويل مليار	72.4	65.750	184.328	322.478
	عدد المشاريع	3229	2277	2788	

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، 2020 ، ص 17 .

[1] . البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار ،2003 ، ص 3 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

مخطط (1) يوضح نسب المبالغ الممنوحة من مبادرة البنك المركزي العراقي حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة

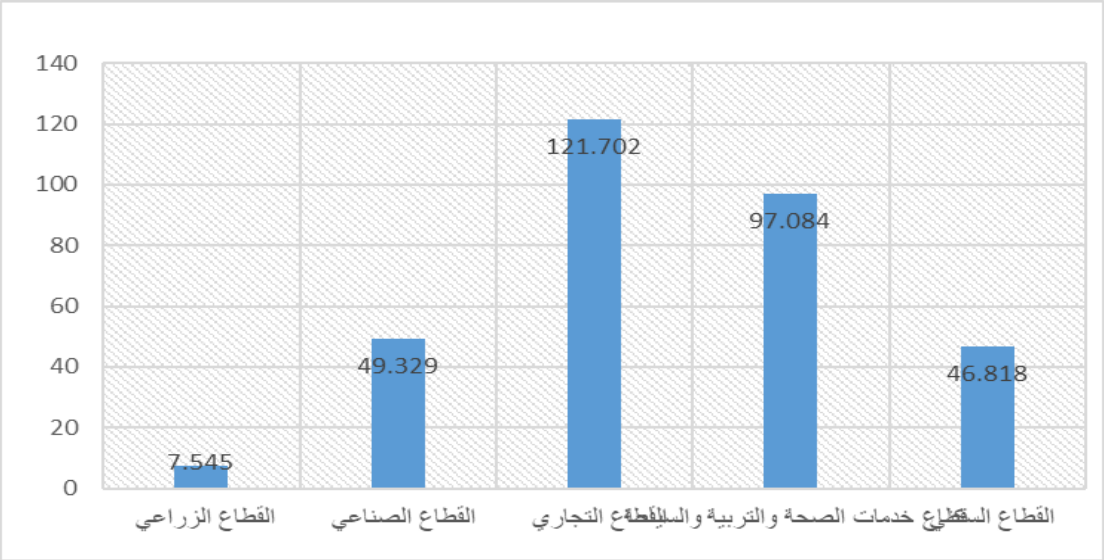

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، 2020 ، ص 18 .

المخطط (1) يوضح سيطرة القطاع التجاري على المبادرة فيما النسبة متدنية للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية والتي تمثل القطاع الحقيقي المسؤول على رفد المجتمع بالسلع والخدمات الأساسية التي تقلل من استنزاف العملة الأجنبية التي تمثل الثروة الوطنية .

ثانياً : مبادرة الخمسة تريليون دينار عراقي

الغرض من هذه المبادرة تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة لرفع الطاقة الإنتاجية للقطاعات الزراعية والصناعية وانشاء المجمعات والمشاريع السكنية التي تسهم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وتم توزيع التخصيصات المالية للمبادرة على ثلاث مصارف مع مشاركة صندوق الإسكان ، وبلغت حصة المصرف الصناعي والزراعي لكل منها (30.3%) أي بقيمة (1666) مليار دينار وبفائدة مقدارها (4%) ومدة سداد (10) سنوات للمصرف الصناعي ومدة سداد (5) سنوات للمصرف الزراعي ، وكانت حصة المصرف العقاري (834) مليار دينار بنسبة بلغت (15.2) من المجموع الكلي للمبادرة وبفائدة مقدارها (3%) ومدة سداد عشرة سنوات ، اما صندوق الإسكان ، بلغ المخصص له من التخصيصات المالية بقيمة (1334) مليار دينار بنسبة (24.3%) وبفائدة مقدارها (2%) ومدة سداد عشرة سنوات .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

جدول (2) تمويل مبادرة الخمسة تريليون دينار عراقي للمدة (2016 -2020) (مليار دينار)

السنوات / البيان	2016 – 2018	2019	2020	المجموع الكلي الممنوح	المخصص	المتبقي
المصرف الصناعي	91.8	4.9	17.5	114.2	1666	1551.8
المصرف الزراعي	27.6	23.2	2.4	53.2	1666	1612.8
المصرف العقاري	665	0	35	700	834	134
صندوق الإسكان	959	50	200	1209	1334	125
المجموع	1.743.4	78.1	254.9	2.076.4	5500	3.423.6

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، 2020 ، ص 18 .

واضافة الى ما تقدم وصلت مبادرات البنك المركزي العراقي الى ما يقارب (18) تريليون دينار وشملت المبادرة 48 مصرفا (21) مصرفا تجاريا ، و(2) من المصارف التجارية الأجنبية ، و (25) من المصارف التجارية الإسلامية ، وحصل تطور في مبادرة البنك المركزي لعام 2022 من خلال زيادة التخصيصات المالية الممنوحة للمصارف وزيادة النسبة المخصصة للقطاع الصناعي (28%) ، والقطاع السكني (27%) ، والقطاع التجاري لازالت نسبته عالية من التخصيصات (20%) ، فما القطاع الخدمي (12%) والقطاع الزراعي (6%) ، والقروض الميسرة الاستهلاكية (7%) .[1]

المخطط (2) يوضح نسب المبالغ الممنوحة من مبادرات البنك المركزي العراقي حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة

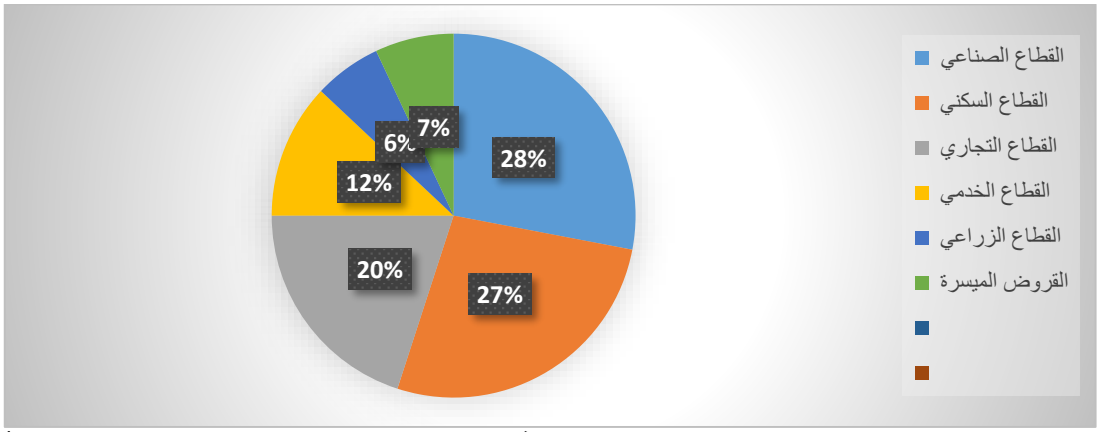

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار 2023 ، ص 4 .

[1] . البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار 2023 ، ص 3 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المطلب الثاني

التمويل المستدام في العراق قصور التجربة ومقترحات النهوض

أولا : التمويل التنموي المستدام التحديات وقصور التجربة

واقع التمويل المستدام في العراق يؤشر الكثير من التحديات منها كما يلي :

1-لاشك ان قرارات التمويل في العراق مرتبطة بجملة من الظروف والمشكلات والتحديات التي يعانيها المجتمع التي تمثل كوابح بوجه النهوض واهمها معضلة الواقع السياسي والأمني التي تعرقل أي خطوات إصلاحية فضلا عن الخلافات المتواصلة على تولي السلطة وعدم نضوج القرار السياسي الذي يخدم متطلبات ظهور القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع التنموية بعيدا عن التحزب والمحاصصة والبراغماتية الضيقة ، فضلا عن ذلك الفساد الاداري والمالي وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها .

2-لم تحصل القطاعات الاقتصادية الزراعي والصناعي والخدمات والعقاري على نصيبها المنشود ليستطيع مواكبة التطورات ويقوم بدوره الاقتصادي المتوقع منه ، بسبب الفساد والمحسوبية فمنهم من وجد نصيبه ومنه لم يحصل على القروض المناسبة ، فضلا عن ذلك هناك فواعل داخلية وخارجية تعمل على منع حصول أي تقدم وتطور في البلد لذلك تجد مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي محدودة بسبب ظاهرة الإغراق السلعي الهدف منها هو إيذاء المنتجات المحلية وعدم القدرة على المنافسة مع المستورد من الخارج .

3-التغيرات الاستراتيجية لتوزيع الائتمان التنموي المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية والواضح اتباع استراتيجية التنمية الاقتصادية غير المتوازنة ، اذ ان نسبة 20% ذهبت لتمويل القطاع التجاري وعلى أهميته لكن التمويل لم يستهدف القطاعات الحقيقية كالقطاع الزراعي والصناعي بشكل سليم لاسيما القطاع الزراعي اذ نسبة 6% نت التمويل الى هذا القطاع لم تحقق الاكتفاء الذاتي وهناك مبالغ كبيرة تخرج لاستيراد المحاصيل الزراعية التي يفترض ان توفر ويكتفي منها ذاتيا ، ، وهذا الارتفاع والتدني بين القطاعات الاقتصادية يعود الى عدة أسباب زيادة الطلب على بناء وشراء الوحدات السكنية نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة من جانب وظهور طبقة منتفعة من الأموال العامة ، وقد جاء الاهتمام بتنمية قطاع احادي رغم ضرورته لكن هناك

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

قصور في التمويل المخصص للزراعة والصناعة وعدم معالجة ظاهرة الإغراق السلعي وعدم تهيئة الأرضية المناسبة للنهوض بالقطاع الصناعي وغيرها من المشاكل الفنية والتشغيلية [1].

4-هناك الكثير من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق ، مشكلة البنية التحتية القانونية والإدارية والتنظيمية والتشريعية والثقة مع جمهور المقترضين والمستثمرين وعدم السداد ، ويفترض يمنح المال لغرض محدد خلال مدة زمنية محددة ، وبسبب واقع الحال في العراق لا يتم تنفيذ الشروط المتفق عليها ولا الضمانات كافية لتسديد القرض ولا يمكن للمصرف استرداد القرض في حال توقف العميل عن السداد والأسباب كثيرة يعلمها الجميع [2].

5-بالرغم من صدور قانون (43) لسنة 2015 من قبل البنك المركزي العراقي الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية في العراق الا ان هذه المصارف لم تساهم بشكل فاعل في التمويل اللازم للنهوض بأنشطتها الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية من اجل المساهمة في تقليل البطالة وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي ، علما اغلب المصارف العاملة في العراق ذات طبيعة إسلامية بالتالي لم تنتفع من الأدوات والآليات المصرفية مثل الصكوك (التصكيك) التي تعد إدارة تمويلية واستثمارية مهمة لجمع المدخرات من وحدات الفائض الاقتصادي وتوفيرها لوحدات العجز المالي للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي يحتاجها البلاد[3] .

6-ان حزمة الابعاد التنموية المتنوعة تهتز وترتبك متأثرة بمجموعة من العوامل والفواعل والأزمات الاقتصادية والسياسية وان الاقتصاد العراقي ليس بمعزل عن اقتصاديات العالم التي تتأثر بهذه الازمات خاصة ان هذا الاقتصاد هو اقتصاد ريعي مما جعل تحقيق المسارات التنموية يشهد قصورا وخللا في التنفيذ .

7-يشترط توافر الكفاءة والاختصاص فيما يقع عليه تنفيذ السياسات المصرفية والتنموية في البلاد وان يكون هناك ولاء تجاه جوهر هذه السياسيات ومخرجاتها وان يكون المحتوى القيمي والفكري متطابق مع توجهات النظام السياسي والقيادة التي كلفها الشعب بتنفيذ البرنامج الحكومي .

---

[1] . محمد شهاب احمد ، واقع وأهمية القطاع الزراعي في العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، 2012 ، ص 12 .

[2] . د. فارس عبدالله كاظم ، أثر العلاقة بين استراتيجية اصلاح الجهاز المصرفي والتنمية المستدامة في العراق ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ، 2019 ، ص 13 .

[3] . د. سعد عبد محمد ، معوقات عمل المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع 2020 ، ص 12 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

8-ضرورة تدعيم سلطة القانون ومنحها كافة الصلاحيات لرصد الحالات المسيئة والمقصرة في تنفيذ السياسات التنموية وتقليل حالات مقاومة التغيير التي قد تحصل من الموظف الحكومي والهدف منها عرقلة عمليات التطوير والعمل المصرفي التنموي ولا يتم ذلك الا بمحاسبة المقصرين والعمل بمؤشر محاسبة المسؤولية .

ثانيا : التمويل المستدام رؤية معاصرة للتنمية المستدامة التجارب الدولية وسبل النهوض

لاشك ان تطوير أداء الإنجاز التنموي في العراق الذي يعبر عن رؤية معاصرة للتنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطط ومبادرات البنك المركزي المخصصة للمصارف من اجل لعب دورها الحقيقي التنموي ،اذ ان هذا الدور فرصة تاريخية لاختزال وتجاوز الازمات الاقتصادية والصحية والسياسية لو تم استغلال الأموال وادارتها بالشكل السليم لتحقيق الأهداف المنشودة من المبادرات وعليه حتمية ضرورة التأسيس لثقافة المشهد التنموي من خلال رافعات وطنية مقترحة انطلاقا من زيادة التخصيصات المالية في ظل مبدأ الدفعة القوية للمشاريع الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية المدرة للدخل من اجل تحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها عبر تقديم افضل الخدمات للمجتمع والحد من الفساد وتعزيز الأمن الإنساني .

ولكي نطور من هذا المسار التنموي ينبغي العمل على ما يلي :

1-تقليل التحديات والصعوبات التي تواجه التمويل المستدام منها الصعوبات المؤسسية التمويلية والفنية التي تواجه تنفيذ الرافعات الاقتصادية الوطنية المقترحة التي تهدف الى تحقيق اهداف وغايات التنمية المستدامة في العراق وتعزيز الممكنات الاقتصادية .

2-ضرورة خلق دور جديد وواضح المعالم والرؤية لصناعة القرارات المصرفية التنموية من خلال اشراك المجتمع بها وينبغي ان لا تصاغ هذه القرارات بدون منافع ومكاسب يحققها المجتمع من هذه القرارات التي يجب ان تعبر على حاجة وطموح هذا المجتمع في توفير الحاجات الأساسية وفرص العمل وتوفير الدخول المتحققة من استثمار أموالهم في عمل المصارف المتخصصة سواء كانت زراعية صناعية تجارية وعقارية .

3-لازالت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة تتراوح بين (4.9% - 3.8% خلال المدة 2014 – 2022 ، اما مساهمة القطاع الصناعي لا تتجاوز (2%) ، وبالرغم من لعب القطاع التجاري دورا مهما في الاقتصاد العراقي لا تزال مساهمته متواضعة ، اذ تشكل (9.6 %) من الناتج المحلي الإجمالي ، اما نسبة الفقر عام 2022 (25%) وبالرغم من استراتيجيات الفقر التي وضعتها المؤسسات الحكومية لم تحقق تطورا بسبب التحديات التي تواجه البلاد [1] ، وعليه ينبغي الانتفاع من تجربة مصر فيما يتعلق بمشاركة المجتمع في رفد التمويل المستدام من خلال طرح المصارف الحكومية والخاصة سندات الادخار والاستثمار للمشاركة في التأسيس للمشاريع التنموية التي تنفع المجتمع فعندما يجد الافراد ان هذه المشاريع مخصصة

[1] . د. لبنان هاتف الشامي ، واقع التنمية المستدامة في العراق ، المعوقات والتحديات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن 2022 ، ص 23 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

للمحافظة للمدينة للقرية التي يسكن فيها سيساهم في شراء هذه السندات بشرط منافعها تقدم لهم كما هو في مشاريع الطاقة والسكن التي تقام في مصر .

4-ان التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير ترابطية تشاركية تضامنية تتخللها حالة من الانسجام بين مؤسسات صاحبة القرار الاستثماري وبين المجتمع ، ورفع المستوى المعاشي لكافة أبناء المجتمع ليست مسؤولية الدولة فقط بل مسؤولة ابناءها أيضا بشرط تحقيق الثقة بينهما الجمهور العراقي يملك 77% من سيولة المجتمع على الدولة توفير السياسات المصرفية التي تعطي الثقة لهذا الجمهور لرفد موجودات المصارف بالاموال اللازمة لتمويل مشاريع إنتاجية تعالج البطالة وتوفر فرص عمل جديدة وانشاء صناعات جديدة وبناء المستشفيات التي يديرها القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل للكوادر الصحية وباقي الاعمال المختلفة .

5-التمويل المستدام لا تخرج أهميته من الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد المتاحة للمجتمع لتنشيط عمل القطاعات الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل القومي والمتمثل في زيادة المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية وتطوير هذه القطاعات لتكون احد الخيارات البديلة عن القطاع الحيوي النفط وبديل عن الاقتصاد الأحادي (الاقتصاد الريعي) .

6-ينبغي التشديد على المصارف الإسلامية العاملة في العراق على اصدار صكوك الإسلامية لجمع رؤوس الأموال وضخها في مشاريع استثمارية مدرة للدخل وبذلك تحقق هذه المصارف العوائد والارباح وتدخل الصيرفة الإسلامية الى سوق رأس المال من أوسع ابوابه وتجتهد بأثبات نفسها والحصول على حصة معتبرة من حجم الصيرفة لاسيما ان هناك سيطرة للمصارف التجارية التقليدية على العمل المصرفي علما ان اغلب مشاكل البلدان النامية في العرض الكلي من السلع والخدمات وليس الطلب الكلي الذي يسد من خلال الاستيرادات من الخارج ويكلف البلدان النامية العملات الصعبة الضرورية لاستدامة الموارد المالية واساس عمل المصارف الإسلامية هو استثماري من خلال صيغ المضاربة والمشاركة والاستزراع والاستصناع .

7-توفير متطلبات إمكانية انشاء صندوق الإقراض المصرفي التنموي تتشارك فيه الدولة ومصارفها العامة مع التوجيه للمصارف الخاصة بالاشتراك ومن خلال مشاركة أموال هذه الجهات تتوافر الثقة للمودعين للاشتراك في هذا الصندوق بتشجيع دفع فوائد على الأموال لغرض تطوير القطاعات الاقتصادية وقد يكون هذا الصندوق شبيه بصندوق الفقراء لدولة بنغلاديش الذي اسهم بشكل كبير في تنمية المجتمع ونقله من حالة الفقر الى تحقيق نمو اقتصادي وزيادة في دخل الفرد السنوي.

الاستنتاجات

1-التمويل المستدام ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة لكن الواقع الاقتصادي في العراق يؤشر قصور وخلل في الانتفاع مما خصص من أموال ومبادرات من قبل البنك المركزي لتحقيق نسبة واضحة في تطوير المشاريع الإنتاجية والاقتصادية والمشاريع الاستثمارية المدرة للدخل .

2-هناك قصور في المبادرات والاستراتيجيات التي تتعلق بتوزيع التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة في العراق وعلى الرغم من رفد المصارف الحكومية والخاصة بالتمويل الذي يهدف الى سد العجز التمويلي للقطاعات الاقتصادية هذا التمويل لم يحقق الهدف

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المنشود في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والذي يعود الى عدم التطبيق السليم للخطط التنموية وعدم التعاون المطلوب بين مؤسسات الدولة التي تعنى بالخطط الاستراتيجية والمبادرات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية التنموية .

3-ذهبت اغلب التخصيصات في مبادرات البنك المركزي العراقي الى الجانب التجاري وعلى أهمية هذا الجانب لكنه تقارب مع نسبة التخصيصات للجانب الصناعي فيما التخصيصات الى الجانب الزراعي قليلة لا تتلائم مع حاجة البلاد الى هذا القطاع الحيوي المهم في التنمية المستدامة والتي يسهم في تقليل استنزاف العملة الصعبة الخارجة لاستيراد المحاصيل الزراعية .

4-ضعف تفاعل المصارف التقليدية والإسلامية التجارية مع مبادرات البنك المركزي العراقي مما أضاع فرص التنمية في البلاد اذ اختصر عمل هذه المصارف على نافذة مزاد العملة وتحقيق الأرباح السريع بخلاف دورها التنموي والاستثماري والاجتماعي في المساهمة في المشاريع التي تحقق الأرباح والعوائد وفرص العمل وتوفير السلع والخدمات .

5-لم تنتفع المصارف التجارية لا سيما الإسلامية منها في العراق من الأدوات والخدمات المالية التي تساهم في جمع المدخرات بالخصوص الصكوك الإسلامية .

6-لم ننتفع من التجارب الدولية في دور ووظيفة المصرف والتمويل المستدام لاسيما تجربة مصر وتجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش .

التوصيات

1-الإسراع في الخطوات الإصلاحية فيما يتعلق بالجانب السياسي والاقتصادي والأمني لان عملية التمويل المستدام ودوره بتحقيق التنمية المستدامة مرتبط بهذه الجوانب اذ تمثل كوابح بوجه النهوض فضلا عن ذلك معالجة ظاهرة الفساد الاداري والمالي وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها .

2-التوزيع العادل لتخصيصات المبادرات الحكومية والبنك المركزي العراقي بما يحقق العوائد والمنافع للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية اذ يؤشر الواقع تراجعا في نسبة التخصيصات لهذه القطاعات لاسيما الزراعي منها بالتالي ضرورة تعديل السياسات والإجراءات المصرفية لكي تتضمن عناصر التمويل المستدام الموجه للمشروعات الاقتصادية الإنتاجية التي ترفد موازنة الدولة بالإيرادات وتوفر فرص العمل وتحد من البطالة في المجتمع العراقي .

3-اصدار التعليمات الصارمة للمصارف الإسلامية لزيادة دورها في الإقراض المصرفي التنموي ولا يقتصر عملها على المشاركة في نافذة العملة من خلال الصكوك الإسلامية والصيغ الاستثمارية المضاربة والمشاركة .

4-ضرورة تدعيم سلطة القانون والحكومة المركزي ومنحها كافة الصلاحيات لرصد الحالات المسيئة والمقصرة في تنفيذ السياسات التنموية ومعاقبة المصارف التي تقاوم عملية منح القروض للجانب الاستثماري ، من خلال تقليل حالات مقاومة التغيير التي تعرقل عمليات التطوير والعمل المصرفي التنموي ولا يتم ذلك الا بمحاسبة المقصرين والعمل بمؤشر محاسبة المسؤولية .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

5-الانتفاع من التجارب الدولية فيما يتعلق بالتمويل المستدام لاسيما التجربة المصرية التي تراعي الشمول المالي وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية والعمل على ابتكار منتجات وخدمات جديدة، والعمل على زيادة وتشجيع التمويل او الاستثمار في المشاريع التي تراعي عناصر التمويل المستدام مثل مشاريع الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة وتمويل مشروعات إعادة تدوير النفايات والمخلفات .

6-اعداد البرامج الكفيلة لمعرفة الدراية الائتمانية وخارطة وجغرافية المشاريع الاستثمارية التي تحقق المنافع والمكاسب للمجتمع لاتخاذ القرار السليم بالمنح واسناد المهمة المتعلقة بالتمويل المستدام للعناصر الكفوءة المتخصصة في المصارف ليكون الهدف المنشود تحقيق التنمية المستدامة في البلاد .

7-التركيز على زيادة التخصيصات المالية لدعم مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية والصناعية ومبادرات التمويل العقاري ومبادرات الري الحديث انسجاما مع ازمة المياه العذبة في العالم .

8-حث وتحفيز المصارف التجارية التقليدية والإسلامية على مشاركة المجتمع في التمويل المستدام من خلال التركيز على اصدار السندات التي تحقق أرباحا للمشتركين لاسيما ان هذه التجربة نجحت في الكثير من البلدان الإسلامية منها مصر وبنغلاديش . ، وإعطاء دور اكبر للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية والتي تمثل القطاع الحقيقي المسؤول على رفد المجتمع بالسلع والخدمات الأساسية التي تقلل من استنزاف العملة الأجنبية التي تمثل الثروة الوطنية .

المصادر :

1-متولي، أ. (2022). التمويل المستدام: طريق تحقيق أهداف التنمية في مصر. البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، البحوث والدراسات.

2-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث. (2020). تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020.

3-البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين. (2023). مبادرات البنك المركزي العراقي.

4-البنك المركزي المصري. (2022). المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام. ورقة مناقشة التمويل المستدام، مجلس الاستقرار المالي.

5-عبد الهادي، س. ع. (2013). التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

6-محمد، س. ع. (2020). معوقات عمل المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع.

7-إسماعيل، ع. ر. (2004). مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

8-الدغيم، ع. (2006). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة البحوث الاقتصادية والقانونية، 28(3).
9-الطاهر، ع. خ. (2004). النقود والبنوك والمؤسسات المالية. عمان، الأردن: المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، جامعة مؤتة.
10-كاظم، ف. ع. (2019). أثر العلاقة بين استراتيجية إصلاح الجهاز المصرفي والتنمية المستدامة في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 13.
11-أحمد، م. ش. (2012). واقع وأهمية القطاع الزراعي في العراق. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.
12-إسماعيل، ه. ع. خ. (2009). تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد).

English sources

1-Bielenberg, A., Kerlin, M., Oppenheim, J., & Roberts, M. (2016). Financing change: How to mobilize private sector finance for sustainable infrastructure. McKinsey & Company.
2-Dugelay, E., & Asiri, B. (2022). Sustainable banking as a driver for growth: A survey of Nigerian banks. Deloitte.
3-International Finance Corporation (IFC). (2021). Greening the banking system. World Bank.
4-Rajes, T., & Dileep, K. (2022). Role of banks in sustainable economic development through green banking. International Journal of Current Research and Academic Review, 12(12).
5-Vazquez, S., & Sumner, A. (2021). Revisiting the meaning of development. The Journal of Development Studies, 49(12).

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17575